

خطة سلام لسوريا

جيمس دوبينز (James Dobbins)، فيليب غوردون (Philip Gordon)، وجيفري مارتيني (Jeffrey Martini)

الهدف، ولكن وقت هذا الجدل قد انتهى منذ أمدٍ بعيدٍ. ففي هذه المرحلة، ينبغي النظر فيما إذا كان الرئيس الأسد سيبقى أو سيذهب في المدى القريب من منطلق النفعية البحتة، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى أي نتائج ممكنة لوقف سريع للقتال.

وهناك مسارين للسلام يختلفان في التسلسل. المسار الأول هو التركيز على تسوية اتفاق سياسي شامل بين الأطراف السورية المتحاربة والرعاة الخارجيين، بما في ذلك إصلاح مؤسسات الدولة، وتشكيل حكومة جديدة، ووضع خطة للانتخابات مع وقف لإطلاق النار وبداية إعادة الإعمار. والمسار الثاني هو الوصول لاتفاق لوقف إطلاق النار فوراً والذي سيعقبه إجراء مزيد من المفاوضات على شكل الدولة السورية والحكومة المُعاد تشكيلهما.

ومن الواضح أن المسار الأول - وهو الهدف الحالي للعديد من الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية ومعظم المعارضة السورية - قد يكون هو الحل المفضل. ولكن وللأسف يبدو أنه لا يوجد أي احتمال بأن الأطراف السورية المتنازعة يمكن أن تتفق على ترتيبات تفصيلية لإقامة دولة سورية جديدة، ناهيك عن قيادتها، في أي وقت قريبٍ. وفي أحسن الأحوال، فإن ما قد يتحقق سيكون الصيغة العامة لإصلاح مؤسسي نهائي مع وقف فوري لإطلاق النار. غير أنه دون ترتيبات متفق

يؤدي الصراع في سوريا إلى تطرّف جيل كامل من الشباب المسلمين، وقد أسفر عن مقتل مئات الآلاف من الأبرياء أو تشويهم مما اضطر الملايين من السوريين إلى الفرار من منازلهم، كما أنه يُزعزع من استقرار الدول المجاورة ويُجهد أواصر التضامن الأوروبي ويُعزز توجهات التعصب الديني في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. والتوصل لأي شكل من أشكال السلام سيكون أفضل من هذه الحرب. لذا، تُقدم هنا اعتقادنا بشأن الطريقة الأكثر عملية لإنهاء القتال. بدأت هذه الحرب على أنها انتفاضة شعبية ضد الحكم الاستبدادي للرئيس بشار الأسد (Bashar al-Assad). وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تطور الصراع ليصل إلى حرب شاملة يشترك فيها الجميع ضد الجميع بالإضافة إلى تحريض النظام ضد المعارضة، والشيعية ضد السنة، والعرب ضد الكرد، والمعتدلين ضد المتطرفين. واستقطبت هذه الحرب عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب من أوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا؛ وتفاقمت المنافسات الجيوسياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران وروسيا والولايات المتحدة وغيرها؛ والتحقت بالحرب القوات المسلحة لما يقرب من إثني عشر دولة خارجية. وقد كان الجدل حول الصراع في بادئ الأمر يعتبر أن الفوائد المترتبة على إسقاط الأسد تستحق هذه التضحيات البشرية والتكاليف الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لتحقيق هذا

عليها تهدف إلى ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار، فإن القتال سوف يُستأنف قريبًا وستنهار المفاوضات الأخرى. لذا ندعو للتركيز على تأمين وقف إطلاق النار الفوري، والذي يصاحبه الترتيبات المتفق عليها دوليًا لتنفيذه. هذا وسوف يكون من الصعب الموافقة على ذلك، ولكنه هدف أكثر واقعية، وسيكون تحقيقه أفضل بكثير من البديل الرئيسي لذلك - وهو الاستمرار في هذا الصراع إلى أجلٍ غير مسمى أو التصعيد لحرب مُدمرة. وقد لا يُمثل وقف إطلاق النار شرطًا كافيًا لتسوية سياسية نهائية، ولكنه من المرجح أن يكون إحدى الضروريات.

وإذا توقف القتال على أساس الوضع الحالي في المنطقة، فإن سوريا ستجد نفسها مقسّمة إلى ما يقرب من أربعة مناطق: واحدة تُسيطر عليها الحكومة، وواحدة يُسيطر عليها الأكراد، وواحدة يُسيطر عليها عناصر مُتنوعة من المعارضة السنية، وواحدة تُسيطر عليها بشكل كبير الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ¹. وبما أن داعش لا تحصل على أي دعم خارجي، فهي في مأمن إلى حدٍ كبير من أي تأثير خارجي، ولذلك فمن المؤكد أنها سترفض أي وقف لإطلاق النار، وبالتالي سيتم تقسيم سوريا فعليًا إلى ثلاث مناطق "آمنة" يتفق الأطراف فيها على وقف القتال، ومنطقة واحدة تكون فيها جميع الأطراف الأخرى حرة في شن الحرب على داعش.

المناطق الآمنة كأساس للسلام

يجب أن يبدأ أي اقتراح لتحقيق الاستقرار في سوريا بالهدف المُتمثل في توفير الأمن إلى إجمالي ما يقدر بـ 16,6 مليون سوري لا يزالون يقطنون البلاد، ويشمل هذا العدد سبعة ملايين من النازحين داخليًا ². ويضع اقتراحنا هذا الهدف في المقدمة مع الاعتراف بثلاثة حقائق ضرورية، وإن كان ذلك صعبًا. الحقيقة الأولى هي أن سنوات القتال الأربع والتي تسببت في أكثر من ربع مليون قتيل قد جعلت سوريا مقسّمة بشكلٍ كبير من حيث الطائفة والعرق. ومن ثمَّ ينبغي وضع هدف

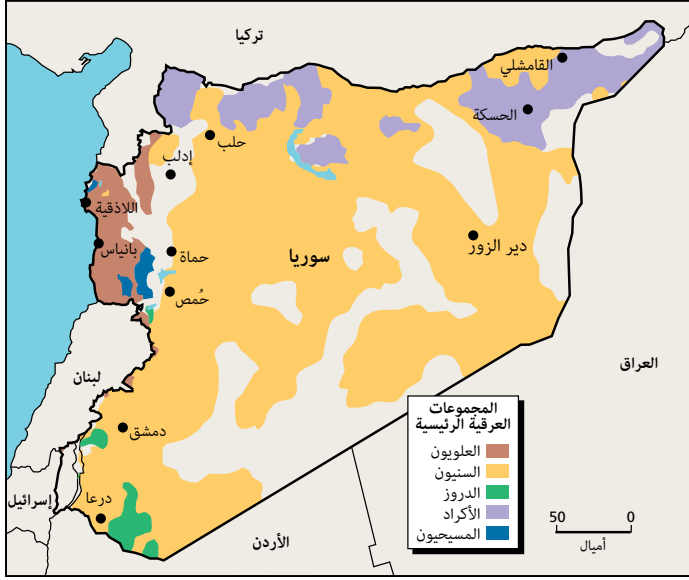
قد لا يكون وقف إطلاق النار شرطًا كافيًا للتسوية السياسية النهائية، ولكن من المرجح أن يكون إحدى الضروريات.

للتخفيف من هذه الانقسامات على المدى الطويل، مع ضرورة الاعتراف بها على المدى القصير. والحقيقة الثانية هي أن الإطاحة بالنظام الحالي من خلال تسليح المعارضة - وهو المنهج الأساسي للولايات المتحدة وشركائها على مدار السنوات الأربع الماضية - من غير المرجح أن ينجح. وقد أثبتت روسيا وإيران التزامهما بحفظ النظام وأن تصعيد الصراع لم يؤد إلى استسلام الأسد، وإنما أدى إلى مواجهة كبيرة وصد لهذا التصعيد، والمزيد من القتل والمزيد من اللاجئين والتطرف بين عناصر المعارضة ³. والحقيقة الثالثة هي أن خطوط المعركة الحالية على أرض الواقع لا بد أن تكون الأساس في أي هدنة على الرغم من كونها ليست الأمثل. قد يكون التبادل المحدود للأراضي أمر ضروري لتيسير عمليات فض الاشتباك بين المقاتلين والمساعدة في إنفاذ وقف إطلاق النار.

ونظرًا لهذه الحقائق، فإن أفضل أمل لوقف المذبحة في سوريا هو القبول بالمناطق المُتفق عليها والتي تأخذ بعين الاعتبار الانقسامات العرقية والطائفية وخطوط المعركة الحالية مع نقل قدر كبير من السلطة للمجتمعات المحلية. ومثل معظم الدول في منطقة الشرق الأوسط، فإن التقسيم العرقي الطائفي في سوريا بعيد كل البعد عن أن يكون عملية سهلة. وقد باتت المجتمعات السورية مختلطة من الناحية التاريخية، لذلك لم يتبق امتداد واضح من الأراضي التي يسكنها مجتمع واحد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العرب السنة يشكلون أكثر من 60 بالمئة من مجموع سكان البلاد. وهم موجودون في جميع أنحاء البلاد، ويشكلون الأغلبية حتى في المناطق التي يُسيطر عليها النظام، ولا يزالون مواليين لنظام الأسد في معظم الأحوال ⁴.

وبوضع هذه المحاذير المهمة جانبًا، نجد أن خريطة سوريا العرقية والطائفية منذ فترة طويلة تعكس التجمعات الإقليمية التي عززها النزوح الداخلي. وتتواجد المجتمعات العلوية والمسيحية في سوريا بشكلٍ كبير في المنطقة الغربية من البلاد والمجاورة لشمال البحر الأبيض المتوسط في لبنان. ويُهيمن أكراد سوريا على الحدود الشمالية مع تركيا بينما يُقيم الدروز في جيوب في المناطق الجنوبية، ويسيطر العرب السنة على بقية سوريا بأغلبية ساحقة في مناطق شرق المركز الرئيسي في البلاد الذي يمتد بدءًا من درعا في الجنوب عابرًا دمشق وحمص وحماة ووصولًا إلى حلب في الشمال. ويشمل هذا المعقل السني العربي أيضًا

الشكل 1. التقسيم الطائفي في سوريا قبل الحرب



المصدر: البيانات من إم. إيزادي (M. Izady) "مشروع عام 2000، الخليج" صفحة على شبكة الإنترنت، عام 2003. ملحوظة: لا تعكس الخريطة الانقسامات العرقية المعقدة في المراكز السكانية الرئيسية.

RAND PE182-1

وتقع هذه المنطقة الرابعة تحت إدارة دولية تتولى طرد داعش منها بشكل

تدريجي على يد تحالف مكافحة داعش الدولي. وسوف تُدار المناطق الثلاثة الأخرى من قبل من يسيطر على الإقليم وقت وقف إطلاق النار. وسيقع على القوى الخارجية، والتي تدعم حالياً هذا الفصيل أو ذاك، ضمان الالتزام بوقف إطلاق النار. وهكذا، تضمن روسيا وإيران التزام النظام بينما تضمن الولايات المتحدة الالتزام الكردي في حين تضمن تركيا والأردن التزام المعارضة السنية. على أن تتعاون جميع الأطراف الخارجية لطرد داعش.

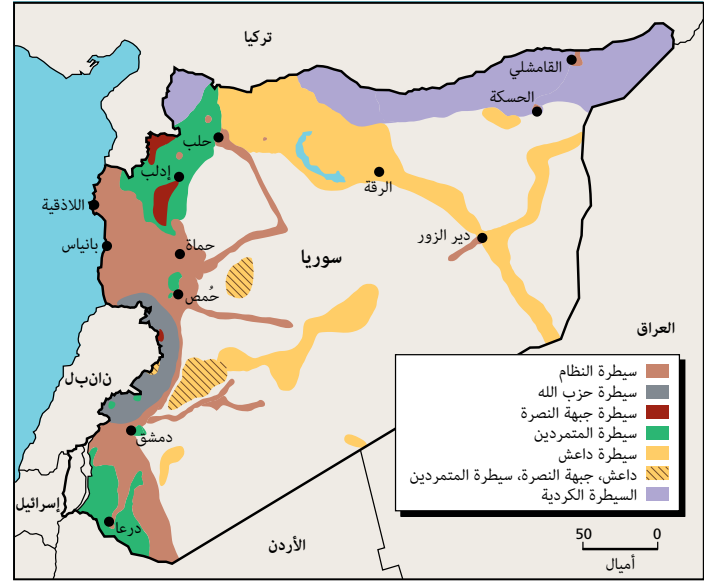
وقد يتطلب إنشاء المناطق الآمنة الثلاث نقل لبعض الأراضي بين الفصائل لإنشاء خطوط هُدنة واضحة وطرق للإمداد والتموين. وستكون أصعب التنازلات على نظام الأسد هو أن يترك مناطق في حماة وحلب تحت سيطرة المعارضة

وادي نهر الفرات وهو معقل داعش الحالي. (انظر الشكل 1 لمعرفة التقسيم التفصيلي لشكل البلاد قبل الحرب).

وهذه الجغرافيا العرقية الطائفية في سوريا والتي تنعكس في خطوط المعركة الحالية ليست من قبيل الصدفة. فالاستثناءات الرئيسية هي أن النظام الذي يُسيطر عليه العلويون لا يزال يُسيطر على دمشق ويحكم المناطق ذات الأغلبية السنية، والتي لا يزال الكثير منها يدعم النظام. وتُقسم المناطق السنية العربية التي لا يحكمها النظام بين جماعات المعارضة المختلفة، بدءاً من الجماعات المعتدلة التي تدعمها الولايات المتحدة ووصولاً إلى المنتسبين إلى جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة وداعش، مع المجموعات الأخرى التي تقع بين هذين الطرفين من الطوائف الأيديولوجية. ولمزيد من التعقيد، نجد أن جماعات المعارضة العربية السنية غالباً ما تُعرف بالجماعات "المعتدلة" التي تعمل على مقربة من جبهة النصرة وأحياناً جنباً إلى جنب معها. (انظر الشكل 2 بشأن تقسيم السيطرة الإقليمية).

يتضمن اقتراحنا إنشاء ثلاث مناطق تم الاتفاق عليها في سوريا: واحدة متجاورة جغرافياً واثنين غير متجاورتين. نُصور المنطقة الأولى باللون البني في الشكل 3، والتي ستكون جيئاً متجاوراً يُسيطر عليه النظام ويمتد من الضواحي الجنوبية لدمشق عبر حمص وطرطوس وبناباس واللاذقية، ووصولاً إلى الحدود السورية مع تركيا على ساحل البحر المتوسط. بينما نُصور المنطقة الثانية باللون الأرجواني، والتي ستكون منطقة كردية غير متجاورة تضم الجزء الشمالي من التضاريس شرق حلب إلى الحسكة والقامشلي، وكذلك شمال غرب البلاد وهو إقليم يقع بالفعل تحت السيطرة الكردية. ونُصور المنطقة الثالثة باللون الأخضر، والتي سوف تتألف من قسمين من الأراضي التي تُسيطر عليها المعارضة إلى حد كبير: واحدة في جنوب غرب البلاد حول درعا والأخرى تتركز في إدلب. وسوف يتواجد في حلب وحماة مناطق تقع تحت سيطرة النظام ومناطق أخرى تقع تحت سيطرة المعارضة، والنظام هو المسؤول عن خط التموين والإمداد إلى حلب، كما ينعكس في الوضع الحالي للقوات في البلاد. ونُصور المنطقة الرابعة والتي تقع تحت سيطرة داعش حالياً باللون الأصفر، حيث تشتمل على ما تبقى من البلاد، علماً بأن الجزء الأكبر منها لا يقطنه إلا سكان قليلون، حيث تتمثل المراكز السكانية الرئيسية في تلك المنطقة في دير الزور والرققة في وادي نهر الفرات وتدمر في وسط البلاد.

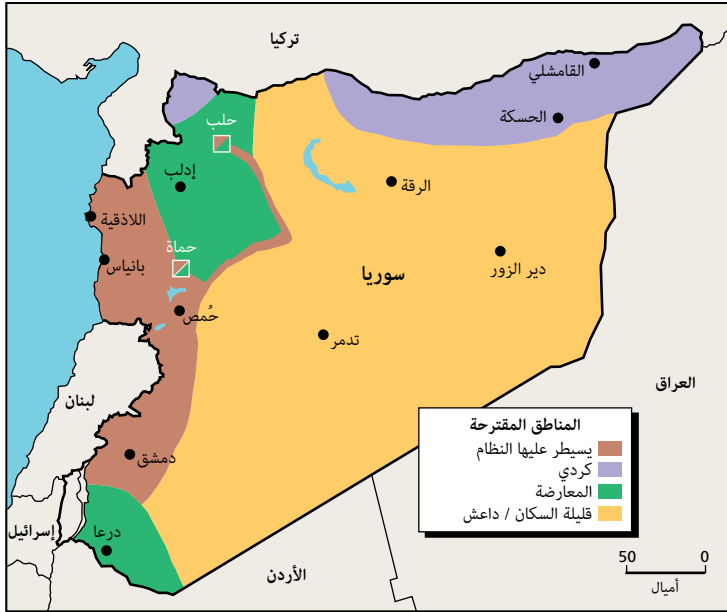
الشكل 2. سيطرة الجهات المسلحة على الأراضي، أيلول 2015



المصدر: معهد دراسات الحرب "السيطرة على الأرض في سوريا: 14 أيلول 2015،" صفحة على شبكة الإنترنت، 14 أيلول 2015.

RAND PE182-2

الشكل 3. المناطق المقترحة في سوريا



RAND PE182-3

ذلك شكلاً واضحاً من تقاسم السلطة الطائفي، كما هو الحال في لبنان بعد الحرب الأهلية التي دامت طويلاً. وقد يتم توفير ضمانات وحماية خاصة للأقليات داخل كل منطقة وفي البلاد ككل. وقد يشمل ذلك أيضاً القيام بإصلاح دستوري كبير لإعادة توزيع السلطة بين المؤسسات الوطنية وإجراء انتخابات لا يغوضها الأسد. وفي نهاية المطاف، من المرجح أن تشمل ترتيبات عملية سنّودي إلى نظام يتخذ من دمشق مقراً له وقادر على توفير خدمات ومرافق معينة لمناطق مختلفة مع احتفاظ السكان المحليين بمسؤولية الحكم المحلي والأمن. وستكون هذه القضايا هي كافة القضايا التي يجب أن يعمل عليها السوريون تحت مظلة الأمم المتحدة وبتشجيع من القوى الخارجية. وسوف يكون من الصعب جداً التوصل إلى حلول لهذه القضايا ولكن ذلك سيكون أقل صعوبة من استمرار القتل.

المعتدلة من العرب السنة. وسيُقابل ذلك بانسحاب المعارضة المعتدلة من الجزر الصغيرة في الأراضي التي تسيطر عليها داخل المنطقة، أو على الأقل قبول سيطرة النظام عليها، وإزالة كتابتها من ضواحي دمشق مما يُتيح للنظام تأمين العاصمة وعزل المتطرفين في المنطقة الخالية من النيران. وستدعو الأمم المتحدة مباشرةً بعد وقف إطلاق النار، إن لم يكن قبل ذلك، ممثلين عن جميع الفصائل السورية التي قبلت وقف إطلاق النار للبدء في بناء أسس جديدة لدولة سورية موحدة. ومن المرجح أن يستغرق أمر استعادة سوريا وتوحيدها وقتاً طويلاً، إذا أمكن ذلك بالفعل. وقد تكون الدولة الناتجة عن هذه الاستعادة اتحادية أو كونفدرالية. ومن المحتمل أن ينطوي ذلك على منح السلطات المحلية حكماً ذاتياً موسعاً، بما في ذلك السيطرة على الأمن المحلي. وقد يشمل

ومن الأرجح أن يلزم مستوى معين من الوجود العسكري الدولي لرصد عملية وقف إطلاق النار وضمن الحفاظ عليها.

المعارضة السنية هو الأكثر إشكالية، فهو منطقة تختلط فيها جماعات المعارضة المتطرفة مع الجماعات المعتدلة.

ويكون الاستثناء لمطابقة المناطق مع الضامين الخارجيين هو المنطقة التي تُسيطر عليها داعش حاليًا. ولتلافي تجدد الصراع بين أطراف وقف إطلاق النار للسيطرة على هذه المنطقة، يُمكن إدراج المنطقة التي تسيطر عليها داعش تحت إدارة دولية لحين تشكيل حكومة سورية ممثلة على نطاقٍ واسعٍ. وستوجد حاجة للحفاظ على الأمن في المناطق المُحررة حديثًا من داعش عن طريق قوة دولية، ربما يمكن استخلاصها من أعضاء مجلس تنفيذ السلام، وربما من دائرة أوسع بكثير من الدول. كما يمكن نشر قوة صغيرة محايدة من المراقبين والتي يجوز أن تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيكون دور هذه القوة هو مراقبة وقف إطلاق النار فحسب دون أن يكون لديها أي سلطة إنفاذية. وستقع سلطة الإنفاذ على عاتق القوى الكبرى من خلال توظيف نفوذها مع عملائها المحليين.

التحدي الدبلوماسي

على الرغم من صعوبة تحقيق اتفاق من هذا النوع، فإنه يجب ألا نتوانى عنه، نظرًا للتكاليف التي بات يتكبدها الوضع الراهن ويُعد احتمالات تحقيق اتفاق سياسي شامل في أي وقت قريب. ويُشكل إنشاء المجموعة الدولية لدعم سوريا والتي تجمع بين وزراء الخارجية من جميع الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية، بما في ذلك إيران والمملكة العربية السعودية، خطوة أولية نافعة. وبينما لا تزال الجهات الفاعلة الرئيسية منقسمة انقسامًا عميقًا حول مسألة ما إذا كان الأسد سيرحل أم لا وكيف، فإنها قد اتفقت على الأقل على مناقشة كل من إمكانية وقف إطلاق النار، والعملية السياسية التي من شأنها أن تُؤدي في نهاية المطاف إلى وضع دستور جديد واجراء انتخابات. ولا يُمكن أن يتفق الأطراف على وسيلة لوقف الحرب إلا من خلال اعترافهم بالتكاليف الباهظة للوضع الراهن واستكشاف خيارات تخلو من الغايات المتطرفة غير القابلة للتحقيق.

ويتولى مجلس تنفيذ السلام الرقابة الدولية على وقف إطلاق النار ودعم العملية السياسية على غرار البوسنة، على أن يتكون هذا المجلس من الدول المذكورة أعلاه بالإضافة إلى أي أطراف أخرى تكون مستعدة للمساهمة الفاعلة. ويقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتفويض هذا المجلس وتمكينه لضمان احترام وقف إطلاق النار. وتقوم الأمم المتحدة أو مجلس تنفيذ السلام بتعيين مسؤول دولي لإقامة الحكم المؤقت للمناطق المُحررة من سيطرة داعش. وبتنحية داعش جانبًا، ستنشأ أسئلة بخصوص مشاركة مجموعات أخرى يعتبرها العديد جماعات إرهابية في عملية وقف إطلاق النار. فعلى أقل تقدير، وعلى سبيل المثال، سيكون التزام حزب الله بوقف إطلاق النار ضروريًا لبقائه. ويجب أن يكون شرط المشاركة في وقف إطلاق النار هو التقدم بتعهد يتسم بالمصداقية لوقف العنف في سوريا وكذلك الكف عن التحريض على العنف من سوريا ضد أهداف خارجية. وسوف ترفض داعش بالتأكيد مثل هذا التعهد. وهكذا، وبجميع الاحتمالات، سيكون ذلك هو نفس رد فعل جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة. لذلك وبدلاً من الانخراط في جدالٍ طويلٍ بين الرعاة الخارجيين بشأن من سيكون في هذا الاتفاق ومن سيكون خارجه، يُفضّل الاتفاق على شروط وقف إطلاق النار بين القوى الخارجية وأكبر قدر ممكن من المجموعات الداخلية والسماح للمتطرفين باستبعاد أنفسهم من خلال رفض الالتزام بالتعهدات ذات المصداقية. ويتعين أن يكون الأمر واضحًا لجميع الفئات بأنه سيتم وقف الدعم الخارجي للمجموعات التي تنتهك وقف إطلاق النار.

وُرجح ضرورة التواجد العسكري الدولي بقدر ما لرصد عمليات وقف إطلاق النار وضمن الحفاظ عليها. ويمكن أن تنتشر القوى الخارجية في المناطق الصديقة لها. وتكون القوات الروسية هي الخيار الواضح للمنطقة التابعة للحكومة. ويكون تواجد القوات الأمريكية منطقيًا فيما يتعلق بالمنطقة الكردية، فالولايات المتحدة هي الأقدر على تهدئة مخاوف أنقرة من أن هذه المنطقة الآمنة قد تتحول إلى قاعدة للهجمات الكردية على تركيا أو تبدو وكأنها شبه دولة كردية. وأخيرًا، تكون القوات من الدول السنية هي الضامن الخارجي المنطقي لمنطقة السنة العرب المعارضة - فربما يتمثل ذلك في القوات التركية في القطاع الشمالي من هذه المنطقة والقوات الأردنية في الجنوب. ويُرجح أن يكون الجزء الشمالي من منطقة

ومع ذلك، فإن إنشاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ليس كافيًا. ونظرًا لاستحالة العمل على وضع اتفاق مُفصل بين أكثر من 20 مشاركًا على الطاولة، سيتعين على الولايات المتحدة أيضًا الشروع في مناقشات ثنائية خاصة، بما في ذلك المناقشات مع روسيا ومع الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة مثل السعودية وتركيا. ويكون الهدف مع روسيا - وهي الآن طرف أكثر مركزيةً بسبب دورها العسكري المتزايد الذي تقوم به في سوريا - هو استكشاف طريقة تضمن بها موسكو أن نظام الأسد لن ينهار (وهي مصلحة روسية أساسية) في مقابل وقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة والحملة المشتركة ضد داعش. أما إذا واصلت روسيا إصرارها على مجرد دعم النظام وقصف جميع عناصر المعارضة بشكل عشوائي، فإن الولايات المتحدة وغيرها ستواصل دعمها لمقاتلي المعارضة، وبذلك ستستمر الحرب، وستقضي روسيا العالم السني وتُصبح هدفًا متزايدًا للإرهابيين كما حدث في تفجير 31 أكتوبر/تشرين الأول للطائرة الروسية فوق سيناء. وفي الواقع، فإن توسيع نطاق المساعدات الأمريكية لجماعات المعارضة السنية من أجل الصمود أمام الهجمات الأخيرة من النظام المدعوم من روسيا قد يكون مقدمة ضرورية لتأمين الدعم الروسي لهذا المنهج. ولكن، إذا كانت موسكو مستعدة للضغط من أجل تغييرات في السياسة من دمشق، بما في ذلك تقديم الدعم لوقف إطلاق النار والاعتراف بالحكم الذاتي للمعارضة في أنحاء البلاد المقترحة هنا، فيجوز حينها التوصل إلى اتفاق سياسي يُمكن تحقيقه في المدى القريب. وستكون مثل هذه النتيجة الأفضل والأكثر قدرة على التحقق مقارنة بأية محاولة غير مؤكدة ومكلفة لتعزيز القدرة على مساومة المعارضة، على أمل الفوز بموافقة روسيا على تنحية الأسد. ومن شأن الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا بهذا الشكل أن يُكون أساسًا متينًا في محاولة للحصول على دعم البلدان الأخرى.

يمكن أن يتفق الأطراف على وسيلة لوقف الحرب فقط من خلال اعترافهم بالتكاليف الباهظة للوضع الراهن واستكشاف خيارات تخلو من الغايات المتطرفة غير القابلة للتحقيق.

وستكون المملكة العربية السعودية ضمن أصعب الدول التي يمكنها تقديم الدعم في ذلك الأمر. فالرياض متمسكة بشكل كبير بتنحية الأسد، وهو قرار مصيري تُعززه المنافسة المتزايدة بين المملكة العربية السعودية والجهات الراعية للأسد في إيران. وفي الوقت الحاضر، يُعارض السعوديون بقوة أي اتفاق لا يتضمن على الأقل خطة زمنية ملموسة لرحيل الأسد على المدى القصير. ويُصر الممثلون السعوديون على أن البديل لأي حل سياسي مقبول هو "الحل العسكري" أي الإطاحة العنيفة بالأسد والقضاء على النفوذ الإيراني. ويبدو أن السعوديين مستعدون لمواصلة الحرب غير متأثرين بشكل كبير بأزمة اللاجئين ومعتمدين على ما لديهم من ثروات تكفي لمواصلة دعم المعارضة، طالما كان ذلك ضروريًا من أجل استنزاف إيران أو تهميشها. وسوف تحتاج الولايات المتحدة إلى إقناع الرياض أن هذا النهج يؤدي للوصول إلى مأزق باهظ التكلفة، مع تصاعد التطرف في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وقد تستطيع واشنطن الحصول على مساعدة من الدول العربية السنية الأخرى التي تركز بالفعل على ضرورة وقف الحرب وحماية السكان السنة، بما في ذلك الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة. ويمكن أن تُوضح واشنطن الأمر للرياض إذ أنه في حين أن الولايات المتحدة تعمل بلا كلل لوقف القتل وحماية السنة ومحاربة داعش واحتواء إيران، فلن تكون طرفًا في التصعيد العسكري الذي يُخضع جميع المصالح الأخرى لأهداف إزاحة الأسد والقضاء على النفوذ الإيراني في سوريا، وهي أهداف قد سبقت الحرب الحالية قبل عدة عقود. وستكون تركيا صعبة هي الأخرى. فتركيا مثلها مثل المملكة العربية السعودية متمسكة بالإطاحة بالأسد، الذي تُلقي عليه مسؤولية قيادة مليوني لاجئ إلى تركيا والتحريض على صعود داعش وتعزيز الظروف الملائمة لتواجد كيان كردي محتمل في سوريا. لذا، كانت سياسة أنقرة دومًا هي دعم الجماعات الأكثر فعالية في طرد الأسد. وكانت النتيجة عبارة عن زيادة كارثية في عدد المتطرفين وتوفير مناخ مُتساهل للمقاتلين الأجانب بالعبور من تركيا إلى سوريا. وسوف تحتاج أنقرة للاقتناع بأن السلطة الكردية والاستقلال في سوريا سيزداد فقط إذا طالت الحرب وأن المنطقة الكردية السورية المحكومة ذاتيًا وغير المستقلة يُمكن أن تصبح في نهاية المطاف شريكًا لتركيا، كما هو الحال في شمال العراق. وكما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية، يكون العُنصر الأساسي لجعل الأتراك يقومون

بهذه القفزة هو علمهم بأن الولايات المتحدة وغيرها لن تذهب للحرب بغرض الإطاحة بالأسد أو منع الحكم الذاتي الكردي الإقليمي إذا كان هناك فرصة واقعية لإنهاء ذلك على أساس المعروض هنا.

الاعتراضات المحتملة

سيهاجم المنتقدون هذا الاقتراح لأسباب عديدة. أولها هو أن تقسيم سوريا إلى المناطق المتفق عليها يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أزمة التطهير العرقي والطائفي للأقليات الموجودة داخلها. ولا يستهين المؤلفون باحتمال الاقتتال الطائفي والذي من شأنه أن يسبق تنفيذ هذه الخطة ويلحقها. ومع ذلك، يجب تقدير هذا الاحتمال في مقابل المذبحة الحالية المؤكدة والتي نعرف أنه لا نهاية لها وفي وجود مثل هذه العواقب السياسية والجيوسياسية المدمرة. وعلاوةً على ذلك، فإن هذه الخطة ستضع ضامين خارجيين قادرين على مراقبة وقف إطلاق النار وإنفاذه والذي من شأنه أن يكون رادعاً أكبر لأعمال القتل الانتقامية مما هي عليه اليوم. ومن المؤكد أن استمرار الصراع الحالي من غير المرجح أن يُجنب سوريا أي انقسام دائم، ففي الواقع من المرجح أن يؤدي إلى مزيد من الانقسامات ومزيد من أعمال التطهير العرقي. وسيكون من المهم لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس تنفيذ السلام الموافقة على عدم اعتبار هذه الانقسامات على أنها انقسامات دائمة، واستخدام نفوذهم لدى الأطراف السورية لتعزيز الاتفاق على تصميم الدولة السورية الجديدة.

والنقد الآخر لهذا الاقتراح هو أنه سيكون من غير الأخلاقي قبول أي شيء أقل من الرحيل الفوري للأسد بعد هجماته الشرسة التي شنّها على الشعب السوري. فالأسد هو دكتاتور وحشي يستحق مواجهة العدالة. وإذا كانت هناك طريقة عملية لإزاحته عن السلطة، وضمان أن سوريا ستُحكم بطريقة لائقة وشمولية بعد رحيله، فهذا من شأنه أن يكون أفضل بكثير من قبول وقف إطلاق النار دون معرفة مصيره. إلا أن هذا الخيار غير موجود على أرض الواقع. فلم تدفع أربع سنوات من التصعيد العسكري التدريجي وعزل سوريا روسيا وإيران إلى إزالة الأسد بل أدى الأمر إلى مضاعفة دفاعهما عنه. وليس هناك سبب قوي يدعو إلى الاعتقاد بأن بعض الزيادة المعقولة في دعم المعارضة، سواء عن طريق مدها بالمزيد من

الأسلحة المتطورة أو فرض حظر الطيران أو حتى الضربات العسكرية المباشرة، من شأنه أن يُغير ذلك، وأن مثل هذه الخطوات لها تكاليف وعواقب أخرى.

والسؤال الحقيقي هو ما إذا كان وقف إطلاق النار الموافق لما نقترحه يمكن أن يتحقق أم لا. ما من شك في صعوبة القيام بذلك. فالأسد مدعوم بقوة من روسيا وإيران وقد يشعر أن الوقت يحالفه ولن يكون لديه سبب لوقف القتال حتى يتمكن من سحق المعارضة الرئيسية له، في حين أن معظم جماعات المعارضة وريعاتها يبدون مصممون أيضاً على القتال حتى تتحقق أهدافهم المتطرفة والتي تتمثل في هذه الحالة في تدمير النظام.

ومع ذلك، فإن هذا الاقتراح الجاد لوقف إطلاق النار بهذا الشكل لم يُطرح حقاً على الأطراف قط من قبل. والتأكد من أن النظام يُمكن أن يستمر في حكم دمشق وغيرها من المدن أعلى وأسفل الجناح الغربي لسوريا قد يكفي لإقناع الأسد ونظرائه من الرعاة الخارجيين بأن وقف القتال في مصلحتهم أيضاً، بدلاً من إطالة أمد هذه الحرب المكلفة والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها. ومن الخطأ، على أية حال، انتقاد اقتراحنا كحل غير عملي على أساس أن الأسد لن يُوافق على تداول حقيقي للسلطة، ويدعو بدلاً من ذلك لنهج يتطلب منه التخلي عن السلطة تماماً. أما بالنسبة للمعارضة وريعاتها، فلم يُقدّم لهم عرض هم الآخرون مثل العرض الموجود هنا، وهو: وقف إطلاق النار الذي يُوقف أخيراً هجمات الأسد، بما في ذلك البراميل المتفجرة، ومنحهم حكماً ذاتياً محلياً، بدعم من المجتمع الدولي وقبول من النظام في المناطق التي يُسيطر عليها في الوقت الراهن؛ ووصول المساعدات الإنسانية التي يُعتبر السكان المحاصرين في حاجة ماسة إليها، وإطلاق سراح السجناء، والاتفاق على عملية الفرز الأخيرة للهيكل السياسي في سوريا والتي قد تشمل طريقاً لتجاوز الأسد.

ومن المرجح أن يكون النقد الثالث لهذا الاقتراح هو افتقار الأطراف الخارجية الرئيسية للإرادة السياسية لتكون بمثابة الضامن لتواجد مناطق آمنة. ومن شأن هذا الاقتراح، بعد كل شيء، أن ينطوي على عمل القوات الأمريكية في المناطق الكردية، ويجمع بين القوات التركية والأردنية لضمان ألا يُجدد المعارضون السنة العرب هجماتهم على دمشق وحمص، ويحصل على موافقة روسيا وإيران على كبح جماح النظام من محاولة استعادة حلب ودرعا والمراكز السكانية الأخرى التي

ومن المؤكد أن استمرار الصراع الحالي من غير المرجح أن يُجنب سوريا أي انقسام دائم، ففي الواقع من المرجح أن يؤدي إلى مزيد من الانقسامات ومزيد من أعمال التطهير العرقي.

ستقع تحت سيطرة العرب السنة. ولن يكون التعاون بين هذه الحكومات الخارجية سهلاً، ولكنه أكثر جدوى بكثير من التعاون بين عملائها على الأرض. فالمفتاح لتأمين التعاون اللازم بين جميع الأطراف الخارجية هو إقناعهم بأن هذه الترتيبات هي أقل الخيارات سوءاً عندما يكون البديل هو استمراراً للحرب أوسع مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج.

وهناك نقد نهائي من المرجح أن ينتقد تصميم العملية التي ندعو إليها وهو أنها لا تتفق مع أفضل الممارسات في مجال حل النزاعات وتحقيق الاستقرار. ويمكن القول على وجه التحديد أن المناطق المتجاورة أفضل من المناطق غير المتجاورة أو أن التسوية السياسية يجب أن تسبق وقف إطلاق النار لجعل الأخير خياراً مستداماً. وهذه النتائج هي في الواقع النتائج الأفضل، ولكنه يصعب تحقيقها في أي وقت قريب. ونحن نعتقد أن البدائل الحقيقية الوحيدة على المدى القريب هي السلام الهش والفوضوي الذي نصفه هنا أو استمرار الحرب في المستقبل. وأولئك الذين يعتقدون أن هذا المنهج غير عملي يجب أن يوضحوا كيف تكون النتيجة التي يفضلونها أكثر قابليةً للتحقيق، وأولئك الذين يجدون ذلك محل اعتراض يجب أن يوضحوا لماذا يُعتبر استمرار الحرب هو الحل الأفضل.

ولا ينبغي لأحد أن يدعي أن ثمة طريقة للمضي قدماً في سوريا من دون تكبد أية تكاليف أو مجابهة مخاطر كبيرة. ولكن وكما قال الرئيس باراك أوباما (Barack Obama) مؤخرًا، فإنه ليس من المفيد التقدم "بأفكارٍ غير ناضجة على أنها حلول" أو "التقليل من شأن التحديات التي ينطوي عليها هذا الوضع." وبدلاً من ذلك، دعا الرئيس أوباما أنه على المنتقدين أن يقولوا ماذا سيفعلون وكيف سيفعلون ذلك "على وجه التحديد" و "بالضبط".⁵

وهذا الاقتراح هو محاولة لفعل ذلك. وهو لا يخلو من التحديات أو السلبيات أو المخاطر، ولكننا نعتقد أنه أفضل بكثير من الوضع الراهن وأكثر عملية من أي من البدائل المتاحة.

ملاحظات

¹ اسم التنظيم مُترجم من اللغة العربية بالأحرف الإنجليزية *al-Dawlah al-Islamiyah fi al-'Iraq wa al-Sham* الدولة الإسلامية في العراق والشام (ويتم اختصاره إلى Da'ish أو DAESH) عادةً ما يشار إليها في الغرب باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) (the Islamic State of Iraq and the Levant)، والدولة الإسلامية في العراق وسوريا (the Islamic State of Iraq and Syria)، والدولة الإسلامية في العراق والشام (the Islamic State of Iraq and the Sham) (ويتم اختصارهما بداعش ISIS)، أو ببساطة الدولة الإسلامية (IS) ويوجد جدال كثير بشأن الترجمة الأكثر دقة، ولكننا نُشير هنا إلى هذه الجماعة بداعش.

² "سكان سوريا الذين يتم تصفيتهم"، الإيكونوميست، 30 أيلول 2015.

³ فيليب غوردون (Philip Gordon)، "حان الوقت لإعادة التفكير في سوريا"، بوليتيكو، 25 أيلول 2015.

⁴ فابريس بلانش (Fabrice Balanche)، التطهير العرقي يُهدد الوحدة في سوريا، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المرصد السياسي 2528، 3 كانون الأول 2015.

⁵ مكتب السكرتير الصحفي، "المؤتمر الصحفي للرئيس"، واشنطن العاصمة: البيت الأبيض، 2 تشرين الأول 2015. اعتبارًا من 10 كانون الأول 2015:
<https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/10/02/press-conference-president>

حول هذا المنظور

يُقدّم هذا المقال خطة سلام لسوريا تُركّز بشكل أقل على تحديد طبيعة الدولة السورية التي قد تنشأ من الصراع، وتُركّز أكثر على الخطوات اللازمة لتأمين وقف إطلاق النار والحفاظ على ذلك لفترة طويلة، وهي الفترة التي من المرجح أن تحتاجها الأطراف السورية من أجل الاتفاق فعلياً على ترتيبات الحكم الجديدة. ويخلص المقال إلى أن الأطراف الخارجية التي دعمت هذا الطرف أو ذاك في الصراع الحالي سوف تحتاج للعمل معاً لضمان وقف إطلاق النار وإنفاذه، في حال تم الالتزام بذلك.

يود المؤلفون التوجّه بالشكر لليندا روبنسون (Linda Robinson) وبن كونايل (Ben Connable)، اللذان قاما بمراجعة هذه الوثيقة.

تم تمويل هذه الدراسة من خلال التبرعات الخيرية من الأطراف الداعمة لمؤسسة RAND والدخل المتحصل من العمليات.

نبذة عن المؤلفين

يشغل جيمس دوبينز (James Dobbins) كرسي الأستاذية لشؤون الأمن والدبلوماسية في مؤسسة RAND، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية .

وفيليب غوردون (Philip Gordon) هو زميل أول في مجلس العلاقات الخارجية. وقد شغل مؤخراً منصب منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج العربي (-2013 2015)، ومساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية (2009-2013).

أما جيفري مارتيني (Jeffrey Martini) فهو محلل في شؤون الشرق الأوسط بمؤسسة RAND. وقد أمضى عام 2014 في مكتب وزارة الخارجية لعمليات النزاعات وتحقيق الاستقرار.

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدودة

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصراً. يحظر النشر غير المصرّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. ينبغي الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للحصول على معلومات حول رخص إعادة الطبع والربط، الرجاء زيارة www.rand.org/pubs/permissions.html.

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تعمل على تطوير حلول للتحديات التي تواجه السياسات العامة وذلك للمساعدة في جعل المجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أماناً وسلاماً وصحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية وحيادية وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء العملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها. RAND® علامة تجارية مسجلة.

للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/t/pe182.

www.rand.org



حقوق الطبع والنشر © لعام 2015 محفوظة لمؤسسة RAND Corporation

Arabic Translation
"A Peace Plan for Syria"
PE-182/1RC (2015)